



10 جوان 2024

عبء الرجل الأبيض!

دول الشمال تدفع نحو الحد من فاعلية الإطار الأممي للتعاون الدولي بشأن المسألة الضريبية

، لكن لم تفلح هذه المساعي أمام القوة العديدة لبلدان الجنوب.

إثر اعتماد الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، تقرر إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة لصياغة الإطار المرجعي لها، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء دون إقصاء وتساهم فيها المنظمات الدولية والمجتمع المدني، مثلت إفريقيا في مكتب اللجنة بكل من مصر وكينيا والمغرب وغانا وقد تم انتخاب مصر لرئاستها. انعقدت أولى جلسات اللجنة بين 26 أبريل و8 ماي 2024

ما الذي تنتظره البلدان النامية من الاتفاقية الأممية للتعاون الضريبي؟

تأمل المجموعة الإفريقية ومجموعة ال 77 أن يوفر الإطار الأممي فضاء أكثر شمولية ونجاعة لإقرار مسائل التعاون الضريبي وأن يتم الانطلاق من مرجعية حقوقية لوضعها، خاصة ما للمعضلات الضريبية من تأثير على قدرة الحكومات على تمويل مهماتها الاجتماعية، وعلى الخروج من دائرة المديونية وما ارتبط بها من تبعات إملاءات المؤسسات المالية العالمية.

وفي حين يختزل حل الركيزتين مسألة التعاون الضريبي في اقرار حد أدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات¹، وفرض ضريبة على الاقتصاد الرقمي دون مراعاة ملائمة اقتصادات دول الجنوب لما طرحه، يُنتظر من الاتفاقية الأممية من واقع الدول الأقل ثراء ومن خصوصياتها لتشمل معظم التحديات الضريبية المطروحة².

محاولة البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحد من فاعلية الإطار الأممي

يهدف الإطار المرجعي للاتفاقية إلى تحديد عناصرها وتوجهاتها الأساسية، على المستوى الإجمالي من خلال اختيار آليات صنع القرار وإشكال تفعيل الاتفاقية، وعلى مستوى المضمون من خلال تحديد مجالات تدخلها والتحديات التي ستتناولها.

في نقاشات الجولة الأولى لتحديد هذا الإطار المرجعي، تمسكت البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الدولي بحجة الازدواجية التي اعتمدها منذ بداية طرح البديل الأممي وأوردتها بالمقترحات التي أرسلتها الى مكتب لجنة صياغة الإطار. دعت هذه البلدان إلى تضييق نطاق الإطار المرجعي وجعله عاملا لا يتناول مضمونا واضحا، وقد عارضت بلدان الجنوب هذا الطرح وأصرت على تحميله شيئا من الوضوح

انعقدت في الفترة الممتدة بين 26 أبريل و8 ماي 2024 الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة التي تعنى بالتعاون الدولي بشأن المسألة الضريبية. وقد برزت من خلال النقاشات بالجلسة العامة كثلتان متباينتان؛ ففي حين تعمل المجموعة الإفريقية ومجموعة ال 77 على جعل الإطار الأممي الإطار الشامل الديمقراطي القادر على استيعاب المساعي الدولية لتطوير التعاون الدولي الضريبي مستقبلاً، لازلت دول الشمال تدفع نحو الحد من شمولية هذا الإطار على المستويين الإجمالي والمضموني، وذلك من أجل المحافظة على موقع قوتها في تحديد قواعد الضريبة العالمية³

تطور النقاش حول إصلاح القواعد الضريبية العالمية خلال السنوات الماضية بشكل لافت وبرزت الحاجة لإطار دولي للتعاون الضريبي، خاصة أمام فشل التشريعات المحلية في مجابهة جملة من التحديات الضريبية المرتبطة بعمولة الأنظمة الاقتصادية وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات واعتماد السوق لتكنولوجيات حديثة، بالإضافة لمعضلات دائمة كالتدفقات المالية غير المشروعة وتعاطم الانعكاسات المالية والاجتماعية للتنافس الضريبي على الصعيد العالمي.

لمجابهة هذه المعضلات، طرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سنة 2021، ما يسمى بالاتفاقية الضريبية العالمية أو حل الركيزتين تحت الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح⁴ (BEPS 2.0). وقد انضمت تونس ومجموعة واسعة من البلدان الإفريقية إلى الاتفاقية⁵، غير أن هذه المبادرة جوبهت لاحقاً بالعديد من الانتقادات باعتبارها لا تراعي خصوصية ومصلة بلدان الجنوب⁶ حيث جعلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصلحة البلدان الأكثر ثراءً في محور حلها ذي الركيزتين. ومن البديهي أن تغلب هذه المنظمة مصلحة بلدانها الأعضاء ما دامت تحتكر أطر المناقشة ووضع القواعد الضريبية العالمية.

للقطع مع هذه الهيمنة، عملت المجموعة الإفريقية على خلق إطار أممي بديل وملزم يعزز التعاون بشأن المسائل الضريبية، وقد توجت هذه المساعي بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار القاضي باعتماد الاتفاقية الإطارية للتعاون الضريبي إثر تصويت الجلسة العامة بالأغلبية لصالحها بتاريخ 22 ديسمبر 2023⁷. حاولت مجموعة ال 20 عرقلة اعتماد هذا الإطار الأممي بحجة تجنب الوقوع في الازدواجية مع اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي، وسعت المملكة المتحدة خلال الجلسة العامة إلى إفراغ الإطار من كل العناصر التي تشير الى أنه سينتج اتفاقية ملزمة قانونياً⁸

المراجع

1. CESR، "الرغم بتزايد: الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"
2. OECD، "حل الركيزتين: معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمته الاقتصاد" نشر في أكتوبر 2021
3. OECD، "أعضاء اتفاقية الإطار الشامل للتعاون الضريبي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"
4. ف. بن سليمان، "إصلاح القواعد الضريبية الدولية بين الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والهيئة الضريبية للأمم المتحدة: تونس «ضريبة الضمير الغائب» المرصد التونسي للاقتصاد، نشر بتاريخ 24 ماي 2023
5. ف. بن سليمان، "الحوافز الضريبية في شمال أفريقيا: هل ستتمكن الاتفاقية الضريبية العالمية من تحقيق أهدافها في الحد من المنافسة الضريبية ومنح المزيد من الإيرادات الضريبية لبلدان شمال أفريقيا؟" المرصد التونسي للاقتصاد، نشر بتاريخ 24 جانفي 2023
6. الجمعية العامة للأمم المتحدة "قرار الجمعية العامة 230/78" نشر بتاريخ 28 ديسمبر 2023
7. Oona Viguerie، "إفريقيا والإصلاحات الضريبية العالمية: منظور المقاومة من أجل بنية ضريبية قائمة على حقوق الإنسان" المرصد التونسي للاقتصاد، نشر بتاريخ 27 ديسمبر 2023
8. المرصد التونسي للاقتصاد، "لماذا يتوجب على الدولة الترفع في نسبة الضريبة على الشركات؟"
9. sol picciotto، "تصميم الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي نشر بتاريخ 15 ماي 2024"



العالمية ومدى متابعتها ومشاركتها في هذا الزخم، خاصة وأنها تُعد من أكثر البلدان العربية تأثراً بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتزييف فواتير التجارة الخارجية بنسبة تفوق 16% من إجمالي تجارتها غير النفطية¹⁴

تُعد الاتفاقية الأممية للتعاون الدولي بشأن المسألة الضريبية اطاراً بديلاً للجنوب العالمي لمناقشة وإصلاح قواعد الضريبة العالمية بما يتماشى مع خصوصياتها ومصالحها، كما أنها خطوة إلى الأمام للقطع مع أحادية قيادة النظام الاقتصادي العالمي من قبل بلدان الشمال.

كان للمجموعة الإفريقية الدور الأكبر في طرح هذا الإطار والدفاع عنه، ولازال النضال من أجل الظفر باتفاقية ناجعة أمراً قائماً خلال المحطات القادمة وأهمها للجنة الحالية هي الجولة الثانية لصياغة الإطار المرجعي في الفترة الممتدة بين 29 جويلية و16 أوت 2024، والتي ستسبقها مبادرات كتابية لتنقيح النسخة الأولى التي صدرت يوم 7 جوان الفارط¹⁵، وستكون المساهمة مفتوحة لكل الدول الأعضاء لإبداء إضافاتهم وتحفظاتهم. من الجدير بالذكر أن العديد من البلدان، من بينها المغرب، ومكونات المجتمع المدني من شتى أنحاء العالم، من بينها المرصد التونسي للاقتصاد¹⁶، ضمنت مقاربتها والعناصر التي تطمح إلى إدراجها بمساهمات كتابية خلال الفرصة التي أتاحت قبل الجولة الأولى من النقاشات¹⁷. وعلى تونس وبقية بلدان شمال إفريقيا معاضدة هذه الجهود والمساهمة في الدفاع عن تعاون ضريبي يخدم مصالح شعوبها في المحطات القادمة من المفاوضات.

والتخصص حتى يستطيع التأسيس لاتفاقية ناجعة غير فضفاضة.

تعمق هذا التباين بين الكتلتين لاحقا أثناء نقاش العناصر المضمونية، فالبلدان الغنية تدفع نحو اقتصر دور الاتفاقية على تكملة ما سبقها، في حين يرى المجتمع المدني وبلدان الجنوب أن الأطر السابقة لم تكن شاملة ويجب إعادة بناء ما جاءت به¹⁰. تعتبر بلدان الجنوب أنه لا يجب على الاتفاقية الأممية أن تقتصر على التعاون لبناء القدرات، مثل ما دعت له البلدان الغنية، وأن تعبئة الموارد الذاتية للدول لا ترتبط فقط بقدرة الإدارات الجبائية على ذلك وبالتقنية التي تمتلكها، بل بتحديات حقيقية أخرى لمجتمعها واقتصاداتها لا تُجابه إلا في إطار تعاون ضريبي، من بينها: الضريبة على الثروة، وضريبة عادلة على الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد الرقمي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

على مستوى العناصر الإجرائية، تدعو البلدان المتقدمة إلى اعتماد آلية اتخاذ قرار تقوم على التوافق ثم التصويت بالأغلبية العظمى (ثلثي الأصوات) كوسيلة لتحديد أحد عوامل القوة للبلدان النامية وهو التأثير العددي. شهد هذا المقترح معارضة واسعة من بلدان الجنوب التي تدفع نحو آلية التصويت بالأغلبية المطلقة فقط والتي لا تقبل الحد من شمولية وديمقراطية الإطار الأممي¹¹.

دافعت بلدان الجنوب أيضا على ضرورة وجود بروتوكولات مبكرة متزامنة مع مناقشة الاتفاقية، وأشارت بشكل رئيسي إلى للتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب، وتبادل المعلومات، وفرض الضرائب على الخدمات العابرة للحدود، أمام معارضة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية لهذا التمشي معللة ذلك بمحدودية الموارد اللازمة لمفاوضات متزامنة والحاجة إلى فهم الاتفاقية الإطارية قبل ربط البروتوكولات بها¹².

رغم مساهمة بلدان الشمال في طرح بعض المقترحات للبروتوكولات المبكرة وعناصر مهمة مثل الضريبة البيئية، فإنها لم تتراجع عن محاولة الحد من شمولية ونجاعة الإطار الأممي للتعاون الضريبي. بعيدا عن الحجج التقنية المقدمة، تبقى الفكرة المركزية من وراء هذا الطرح هي إيمان البلدان المتقدمة بتفوقها في التعاطي مع المسائل الاقتصادية والمالية وبضرورة اصطفااف بقية العالم وراءها ومبايعة قيادتها له، ويحيلنا هذا التصور إلى الحضور الدائم غير المعلن لنظرية "عبء الرجل الأبيض" في قضايا الاقتصاد والتنمية¹³.

أين تقف تونس ودول شمال أفريقيا من هذا المسار؟

ساهمت كل من الجزائر والمغرب بشكل لافت في الجلسات الأولى لمناقشة الإطار المرجعي للاتفاقية، واصطفتا من خلال المداخلات مع ما تطرحه المجموعة الإفريقية. في المقابل، بالرغم من تمثيلية تونس بالجلسات وانحيازها للمجموعة الإفريقية فقد غابت عن النقاش والتفاعل، وهنا يُطرح التساؤل حول رؤية السلطات التونسية للإصلاحات الضريبية

10. [Tax Justice Network](#)، "ماذا حدث في الجولة الأولى من مفاوضات الاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة وماذا بعد؟"، نشر بتاريخ 17 ماي 2024

11. [CESR](#) "الزخم يتزايد: الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة" نشر في 9 ماي 2024

12. [Tax Justice Network](#)، "من يريد ماذا في مفاوضات الإطار المرجعي للاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"

13. [محمي الدين](#) "عن عبء الرجل الأبيض والعصرية وتوطين التنمية"، الشرق الأوسط، نشر بتاريخ 14 جويلية 2020

14. [ش. بن روين](#) "تونس: أول بلد عربي في التدفقات المالية غير المشروعة" نشر في 2019

15. [مكتب اللجنة الحكومية المخصصة، "النسخة الأولى من الإطار المرجعي للاتفاقية الأممية للتعاون الضريبي"](#)، نشر بتاريخ 7 جوان 2024

16. [موقع الأمم المتحدة](#)، "مقترح كتابي من مكونات المجتمع المدني لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"

17. [موقع الأمم المتحدة](#)، "المقترحات الكتابية لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"